



باحثة بوحدة الدراسات العربية والإقليمية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، متخصصة في الشؤون السياسية العربية، ومهتمة بدراسة وتحليل العلاقات العربية الإقليمية.

حاصلة على بكالوريوس العلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ودبلوم العلوم السياسية من معهد البحوث والدراسات العربية.

تهتم بالأزمة السورية وانعكاساتها على النظام الإقليمي العربي، وعلى العلاقات العربية بدول الجوار الإقليمي المعنية بالأزمة. كما تهتم بسياقات الصراع السياسي في العراق والتفاعلات الدولية والإقليمية بشأنه. لها العديد من الدراسات والمقالات والتقارير والمباحث التحليلية المنشورة داخل وخارج مصر عن تطورات الصراع السوري، والعلاقات العربية بدول الجوار، وأزمة الدولة الوطنية في العراق، وتحليل أزمات النظام الإقليمي العربي في سياق تفاعلاته مع النظام الدولي والقوى الفاعلة فيه.

هذه الكراسة

تقدم هذه الكراسة رؤية تحليلية لمسارات التفاوض السياسية المعنية بالأزمة السورية وهي مسارات: جنيف، والأمستاد، وسوتشي، والتي تم عقدها خلال الفترة من يونيو 2012 وحتى مارس 2018، ومدى إسهام هذه المسارات من عدمه في حلحلة الأزمة نحو التسوية الفعلية. وإلى أي مدى لم تساهم القوى المعنية بالصراع بشكل إيجابي في عملية التسوية، حيث كانت سياساتها ومصالحها بشأن الأزمة سببا مباشرا في تعقيد مسارات الحل، بما أدى إلى عدم وجود خطة واضحة حتى الآن يمكن اعتبارها «خارطة طريق» لتسوية سلمية جادة أو نهائية للأزمة. فبعد سبعة أعوام من الصراع في سوريا، بأبعاده الداخلية والإقليمية والدولية، لانزوال التسوية السلمية تعاني إشكاليات عميقة تقف حائلا أمام مسارات التفاوض. وتعدت محاولات التأطير السياسي «التسوية ما» عبر العديد من تلك المسارات، وعبر العديد من القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي الذي تحول إلى ساحة لصراع الإرادات الدولية بشأن الأزمة السورية. كما أصبحت تفاعلات القوى الدولية والإقليمية مع مسارات الصراع السوري الداخلي، ومع مستجدات العلاقات بينها، أحد أهم أسباب تأخر التسوية. وانعكس ذلك بقوة على مسار جنيف الذي تعتمد بعض القوى كإطار مناسب لتفجعه عبره التسوية (حالة الولايات المتحدة والقوى الأوروبية والدول العربية)، بينما ترفضه قوى أخرى تحاول خلق مسارات جديدة موازية تعبر عن مكاسبها في ذلك الصراع (حالة روسيا وراعيها لساري الأمستاد وسوتشي). وعلى الرغم من وضع إطار أمني عام لخريطة طريق التسوية السياسية للأزمة بصدد القرار 2254 في ديسمبر 2015، إلا أن التسوية الفعلية لم تنفج مقوماتها المرتبطة بتوافق المصالح الإقليمية والدولية التي لازالت متعارضة إلى حد كبير؛ فهناك تعقيدات متعددة المستويات لانزوال تمثل جملة من العثرات التي بإمكانها جعل أي حراك دبلوماسي تجاه الصراع السوري مجرد نصوص وينود غير قابلة للتحويل إلى واقع فعل.

